

العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي ”دراسة تطبيقية على موظفي ديوان المحاسبة الليبي الواقع في نطاق بلدية بنغازي“

أ.نادية راف الله شحات الحداد و أ.أحمد عمر بشير فشتول
جامعة بنغازي - فرع سلوق - كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تبنت المنهج العلمي الحديث أو المنهج الاستنباطي الاستقرائي، كما اعتمدت الدراسة صحيفة الاستبيان باعتبارها أداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تمثل مجتمع الدراسة من مراجعي ديوان المحاسبة في مدينة بنغازي وعددهم (34)، وقد تم توزيع عدد (34) استمارة استبيان وتم استرجاع عدد (26) استمارة قابلة للتحليل، وعليه تكون نسبة الاستجابة (76%) تقريباً، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات، وتم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة **One sample T-test** وتحليل التباين (ANOVA) لاختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد عوامل (إدارية و قانونية - اجتماعية وأخلاقية - مالية - مهنية - سياسية) تؤثر على ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي، في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي التي تعزي للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي - التخصص - الخبرة)، وقد أوصت الدراسة بضرورة استقلالية ديوان المحاسبة وتوفير الحصانة لكل عاملية ودعمه من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك تأهيل عاملية تأهيلاً علمياً ومهنياً وأيضاً توفير المخصصات المالية المناسبة للديون.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة سواء على الصعيد الدولي أو المحلي الكثير من الاهتمام حول مكافحة الفساد المالي، في مؤسسات القطاع العام بالدولة والمتمثل في التجارة بالوظيفة العامة، من خلال إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين لتحقيق مكاسب شخصية دون اعتبار المصلحة العامة للدولة، حيث يعتبر الفساد المالي من أهم المشاكل التي

تواجه الدولة وهي مشكلة منتشرة في جميع دول العالم، وعلى جميع المستويات الإدارية والمالية في مؤسسات الدولة وتعد أسباب الفساد المالي ولعل أهمها غياب دور الأجهزة الرقابية والتشريعات التنظيمية (صالح وفريدة، 2012م) حيث إن للفساد المالي الكثير من الآثار المترتبة على اختلاس المال العام من جهة، وعدم تمكين الدولة من تحقيق أهداف المصلحة العامة من جهة أخرى، ولذلك فإن الضغوطات المتتالية والمتمثلة في انتشار الفساد المالي أدى بالدول إلى إنشاء ووضع أجهزة رقابية في إطار مؤسسي، يعتمد على القوانين والتشريعات المنبثقة من السلطة التشريعية التي تعمل على رقابة جميع المؤسسات الحكومية بالدولة، وتحديد جميع الانحرافات والتجاوزات بما (أبو هذاف، 2006م)، وفي ليبيا يعتبر ديوان المحاسبة الليبي الجهة الرسمية المكلفة بمهمة المراجعة والتحقق من الأموال العامة وفق القانون رقم (19) لسنة 2013م بشأن تنظيم ديوان المحاسبة، عليه فإن ديوان المحاسبة يلعب دوراً أساسياً في مكافحة الفساد في القطاع العام، الذي يواجه تحديات كبيرة حالياً خصوصاً أن ملف الفساد المالي في القطاع العام في ليبيا، يعتبر من أكبر المشاكل والتحديات أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الاجتماعية في وقتنا الحاضر (الفطيسي، 2014م).

2.1 مشكلة الدراسة:

يشهد العالم اليوم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة انتشار العديد من الظواهر السلبية التي تعيق عجلة التقدم الاقتصادي، ومن هذه الظواهر ظاهرة الفساد المالي ولما لهذه الأخيرة من آثار سلبية على الدولة، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية أو سياسية، كما تؤثر هذه الظاهرة على نزاهة وشفافية العلاقات بين الأطراف المتعاملة داخل الدولة أو حتى خارجها، فقد شهدت بلادنا ليبيا خلال السنوات الأخيرة العديد من الظواهر السلبية المتمثلة في الفساد المالي، نتيجة للحروب الداخلية و الاختلافات السياسية وعدم استقرار الدولة، مما أثر ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي بانخفاض قيمة الدينار الليبي، وزيادة التضخم ونقص السيولة واستنزاف وهدر العديد من الثروات الطبيعية للبلاد وغيرها من الظواهر السلبية (الفطيسي، 2014م)، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل أجهزة الدولة الرقابية ودعمها وتحديد ومعرفة جميع العوامل التي تقف عائقاً أمامها، وذلك من ممارسة عملها الرقابي على الجهات الخاضعة لها، وباعتبار ليبيا من الدول النامية من ناحية وباعتبارها مصنفة من ضمن عشرة دول هي الأكثر فساداً مالياً في العالم خلال السنوات الأخيرة، ومن ناحية أخرى وفقاً لتقارير مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن الشفافية الدولية، الأمر الذي يشكل عائقاً كبيراً أمام الأجهزة الرقابية في رقابة الأجهزة والمصالح والوحدات الخاضعة لرقابتها.

وبناء على جميع الاعتبارات السابق ذكرها، تتجسد مشكلة الدراسة في معرفة العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، وذلك من خلال صياغة السؤال الرئيسي التالي:

س: ما هي العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي؟

3.1 أهداف الدراسة:

بناءً على صياغة مشكلة الدراسة فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد جميع العوامل التي تعيق ديوان المحاسبة الليبي، في القيام بدوره بكفاءة وفعالية أكبر في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي في جميع الوحدات الخاضعة لرقابته.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب سواء من الناحية العلمية (الأكاديمية) أو من الناحية العملية (التطبيقية) يمكن سردها كالتالي:

- تحديد جميع العوامل التي تقف عائقاً أمام ديوان المحاسبة الليبي، في تفعيل دوره اتجاه اكتشاف ومكافحة الفساد المالي في الوحدات الخاضعة لرقابته.
- تبرز أهمية الدراسة بأهمية الوقت التي أحرقت فيه، خصوصاً ما تشهده ليبيا اليوم من العديد من الظواهر السلبية والمتمثلة في الفساد المالي.
- إثراء البحث العلمي من خلال هذه الورقة، والعمل على إعداد ورقات أخرى مستقبلياً لها علاقة بموضوع الدراسة.

5.1 منهجية الدراسة:

تبنيت الدراسة المنهج العلمي الحديث أو المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

- مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، للتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة بصورة عامة على العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة، في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.
- تكوين الإطار النظري للدراسة، اعتماداً على مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أو بمعنى آخر تحديد العوامل (المتغيرات) المختلفة التي يحتمل أن تؤثر على ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، في إطارها العام كمتغير تابع مع تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ورسمها.
- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية، لتحديد العوامل (المتغيرات) المختلفة التي يحتمل أن تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي بصورة خاصة، وبالتالي صياغة فرضيات الدراسة.

- استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم جمع البيانات اللازمة وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العلمية للدراسة).
- مقارنة الاستنتاجات التطبيقية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت النتائج التطبيقية للدراسة تؤيد استنتاجاتها النظرية، فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً تطبيقياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، وفي حالة عدم تطابقها فإنه يجب التعرف على العوامل التي تقف وراء ذلك من وجهة نظر الباحث.

6.1 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على المحاسبين العاملين بديوان المحاسبة الواقع في نطاق بلدية بنغازي نظراً لعلاقتهم بموضوع الدراسة بصفة عامة، كما اقتصرت الدراسة على تحديد المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية، التي يمكن أن تمثل عوامل مؤثرة على ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، وذلك من خلال تكوين الإطار النظري للدراسة.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة (العقدة والنوايسه، 2007م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة في مدققي ديوان المحاسبة الأردني، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إن عوامل استقلالية الديوان وتمتع الديوان وكوادره بالحصانة الوظيفية الكاملة، ودعم السلطة التشريعية التنفيذية للديوان والتأهيل العلمي والمهني لكوادر الديوان، والمخصصات المالية للديوان وأيضاً التراخي في تطبيق نصوص القانون بحق الشخص الذي ارتكب الخطأ أو الغش.

دراسة (الكعبير، 2013م): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة الإجراءات التي يقوم بها ديوان المحاسبة لمكافحة الفساد، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتمثل مجتمع الدراسة في المدققين العاملين في ديوان المحاسبة الأردني والبالغ عددهم (389) مدققاً، كما اعتمدت الدراسة اختبار **T-Test** لاختبار فرضيات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود مجموعة من المعوقات أمام عمل ديوان المحاسبة الأردني، متمثلة في عدم دعم الحكومة للديوان ومنع وتصويب الديوان للمخالفات التي يترتب عليها الفساد والاستقلالية، كما أوصت الدراسة بضرورة منح الديوان والعاملين به الاستقلالية والحصانة الكاملة في عملهم وتأهيلهم مهنياً وعملياً، وكذلك ربط ديوان المحاسبة بالجهات الخاضعة للرقابة الإلكترونية من خلال برنامج الحكومة الإلكترونية.

دراسة (بني خالد وحتامله، 2013م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في الجامعات الرسمية الأردنية، وتألقت العينة من مدققي ديوان المحاسبة وموظفي الدائرة المالية وعددهم (224) موظفًا، واعتمدت

الدراسة المنهج التحليلي حيث توصلت إلى عدم تحسن نوعية التقارير التي يقدمها الديوان، وانخفاض الاستجابة للتوصيات التي يقدمها الديوان للجهات الخاضعة لرقابته، وتزايد كل من المخرجات الرقابية والوفورات المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود مجموعة من المعايير (معايير المحاسبة الحكومية، ومعايير المحاسبة الدولية، ومعايير الاعتماد العام والخاص، ومعايير الرقابة الداخلية) التي تنظم مهنة الرقابة، وكذلك السرعة في كتابة التقارير الرقابية حال اكتشاف الأخطاء أو عند الانتهاء من عملية التدقيق والمراجعة، حتى لا تزول الآثار المترتبة على نتائج التدقيق.

دراسة (حميدان، 2015م): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة في أداء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، من خلال زيادة رافد الخزينة بالإيرادات، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، واعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات، وتمثل مجتمع الدراسة لكل من في الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر للرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة في أداء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وأن الكادر الرقابي في ديوان المحاسبة مؤهلاً تأهيلاً علمياً مناسباً، كما أوصت الدراسة بضرورة استخدام مدققي ديوان المحاسبة بأساليب التكنولوجيا الحديثة، والعمل على تنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية للعاملين بالديوان وأيضاً إقرار نظام للحوافز المالية به.

8.1. فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين التاليتين:

الفرضية الرئيسية الأولى: وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي التي تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي - التخصص - الخبرة).

المبحث الثاني: مرجعة أدبيات الدراسة والإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم الفساد المالي:

لأقوى مفهوم الفساد المالي العديد من التعريفات من قبل الباحث والكتاب والمهتمين، فمنهم من عرفه: - بأنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة، أي استخدام وضع غير شرعي لتحقيق مكاسب غير شرعية (صالح وفريدة، 2012م)، وكما عرف بأنه: - استخدام المنصب العام أو استخدام المنصب الرسمي، واستغلال المركز من قبل صاحب المكتب لصالحه الشخصي (Myint, 2000: 35)، وعرف أيضاً بأنه: - ذلك السلوك غير القانوني في هدر المال العام وعمال السمسرة في المشاريع والسلاح، ويقصد به أيضاً الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة، من أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي (محمد، 2015م: 8)،

فالفساد المالي يحدث في شكل رشاوى أو عمولات أو فوائد أخرى يتحصل عليها الموظف من خلال استغلاله لمنصبه الذي يشغله (Sokoli&Resulaj, 2013).

من التعريفات السابقة يرى الباحثان بأن الفساد المالي " سوء استغلال الوظيفة العامة بشكل غير قانوني للحصول على مكاسب خاصة على حساب الصالح العام، وذلك من خلال هدر المال العام."

2.2 أهمية ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي:

لديوان المحاسبة أهمية بالغة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الكعبي، 2013م)، حيث اعتبرت ديوان المحاسبة بمثابة الجهة الرسمية المكلفة بممام مراجعة الأموال العامة للدولة، وكيفية إنفاقها أي أن الديوان يلعب دور الجهاز الرقابي (الدستوري والمهني)، المكلف برقابة كل ما يتعلق بإيرادات ونفقات القطاع العام بالدولة، والعمل على محاربة كافة أشكال الفساد المالي والإداري، والمساهمة في إصلاح أنظمة الإدارة المالية العامة للدولة، كما يمثل أهمية الدور الذي يقوم به العاملين بالديوان في التزامهم بمبادئ النزاهة للقيام بعملهم على أكمل وجه (بني خالد وحتاملة، 2013م)، فديوان المحاسبة يهدف إلى التأكد من أن الأموال العامة المخصصة من قبل الدولة قد تم إنفاقها بشكل جيد وفعال أي بدون إسراف أو تبذير (جعارة وآخرون، 2015م)، كما يهدف إلى التعاون مع السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحقيق الأهداف المنشودة للحفاظ على المال العام، و توفير درجة عالية من المصادقية في إدارة هذا الأخير، وكذلك الارتقاء بمهنة المراجعة بالتعاون مع كافة المؤسسات العالمية والإقليمية والمحلية ووضع معايير وأدلة لها (حميدان، 2015م).

3.2 العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة اللبسي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي:

يواجه ديوان المحاسبة مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على عمله في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، كما تكون حائلا دون أدائه عملة بكفاءة وفعالية أكبر، ولهذا قامت هذه الدراسة بتحديد مجموعة من العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، وذلك من خلال دراسة أدبيات الدراسة ونتائج الدراسات السابقة التي أمكن دراستها.

1.3.2 عوامل إدارية وقانونية:

يواجه ديوان المحاسبة مجموعة من العوامل الإدارية والقانونية، التي يمكن أن تؤثر على أدائه في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من العوامل الإدارية والقانونية التي تعوق عمل ديوان المحاسبة وهي كالتالي:

- تقديم الجهات الخاضعة للرقابة كل التعاون لمراجعي ديوان المحاسبة (أبو هدايف، 2006م؛ العقدة والنوايسه، 2007م؛ عبدالعالي، 2013م؛ بيوض، 2014م).
- قيام الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة بوضع إجراءات للحد من الفساد (أبو هدايف، 2006م؛ بيوض، 2014م؛ الفطيسي، 2014م).
- تمتع رئيس ديوان المحاسبة بالحصانة الوظيفية الكاملة التي تكفل له الحماية (العقدة والنوايسه، 2007م؛ أبو هدايف، 2006م؛ الكعبيير، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م).
- تمتع الكادر الرقابي بديوان المحاسبة بالحصانة الوظيفية الكاملة اتجاه قيامهم بالكشف عن عمليات الفساد (العقدة والنوايسه، 2007م؛ الكعبيير، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م).
- سلطة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة قد تكون أعلى من سلطة إدارة الديوان (العقدة والنوايسه، 2007م؛ حسين، 2013م).
- عدم استقلالية ديوان المحاسبة (العقدة والنوايسه، 2007م؛ أبو هدايف، 2006م؛ الكعبيير، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م؛ عبدالعالي، 2013م).
- توفر عدد كاف من المراجعين في ديوان المحاسبة للعمل على مكافحة الفساد (بني خالد وحتامله، 2013م).
- وجود إدارة أو قسم لمكافحة الفساد في ديوان المحاسبة (الغنام، 2011م؛ عبدالعالي، 2013م).

2.3.2 عوامل اجتماعية وأخلاقية:

يواجه ديوان المحاسبة مجموعة من العوامل الاجتماعية والأخلاقية التي يمكن أن تؤثر على أدائه في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والأخلاقية التي تعوق عمل ديوان المحاسبة وهي كالتالي:

- عدم الكشف عن الشخص الذي ارتكب الفساد في الصحف المحلية (العقدة والنوايسه، 2007م؛ أبو هدايف، 2006م؛ الكعبيير، 2013م؛ الغنام، 2011م؛ بيوض، 2014م).
- تواطؤ مراجع الديوان مع الجهة الخاضعة للرقابة (العقدة والنوايسه، 2007م؛ الكعبيير، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م؛ عبدالعالي، 2013م؛ بيوض، 2014م).
- عدم التعامل بموضوعية مع الشكاوى بحق المراجعين (العقدة والنوايسه، 2007م؛ أبو هدايف، 2006م؛ بني خالد وحتامله، 2013م؛ عبدالعالي، 2013م).
- التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبتت إدانته بارتكاب عملية الفساد (العقدة والنوايسه، 2007م؛ الرفاعي وجمعة، 2005م؛ بني خالد وحتامله، 2013م).

- الولاء القبلي والعلاقات الاجتماعية يحد من الكشف عن الفساد (صالح وفريدة، 2012م؛ الرفاعي وجمعة، 2005م؛ الشمري ورشيد، 2016م).
- إن الفساد من صلب ثقافة المجتمع (صالح وفريدة، 2012م؛ الرفاعي وجمعة، 2005م؛ عبدالعالي، 2013م).

3.3.2 عوامل مالية:

- يواجه ديوان المحاسبة مجموعة من العوامل المالية التي يمكن أن تؤثر على أدائه في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من العوامل المالية التي تعوق عمل ديوان المحاسبة وهي كالتالي:
- عدم كفاية المخصصات المالية لديوان المحاسبة لمكافحة الفساد (أبو هدف، 2006م؛ العقدة والموايسه، 2007م؛ عبدالعالي، 2013م).
 - تمييز مراجعي الديوان في الرواتب والحوافز مقابل عملهم في اكتشاف الفساد (أبو هدف، 2006م؛ العقدة والموايسه، 2007م؛ عبدالعالي، 2013م؛ الكعبي، 2013م؛ حميدان، 2015م؛ جعارة وآخرون، 2015م).
 - عدم تخصيص بند في الميزانية التقديرية لمقابلة مصاريف التدريب والتطوير لمراجعي الديوان عن عمليات اكتشاف الفساد (أبو هدف، 2006م؛ الغنام، 2011م؛ بيوض، 2014م).

4.3.2 عوامل مهنية:

- يواجه ديوان المحاسبة مجموعة من العوامل المهنية التي يمكن أن تؤثر على أدائه في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من العوامل المهنية التي تعوق عمل ديوان المحاسبة وهي كالتالي:
- تمتع مراجعي الديوان بخبرة علمية ومهنية عالية (أبو هدف، 2006م؛ الكعبي، 2013م؛ الغنام، 2011م؛ بيوض، 2014م؛ حميدان، 2015م؛ جعارة وآخرون، 2015م).
 - عدم وجود معايير وإرشادات محلية متعلقة بمكافحة الفساد (صالح وفريدة، 2012م؛ الرفاعي وجمعة، 2005م؛ بني خالد وحتاملة، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م).
 - عدم الأمتثال لمعايير والإرشادات الدولية المتعلقة بالفساد (الرفاعي وجمعة، 2005م؛ أبو هدف، 2006م؛ صالح وفريدة، 2012م؛ الكعبي، 2013م؛ بني خالد وحتاملة، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م؛ حميدان، 2015م).
 - عدم كفاية الدورات التدريبية لمراجعي الديوان عن الكشف عن الفساد (أبو هدف، 2006م؛ العقدة والنوايسه، 2007م؛ حميدان، 2015م).

- التحديث والتركيز على الدورات التدريبية للأساليب الفنية الحديثة في الرقابة والكشف عن عمليات الفساد (أبو هذاف، 2006م؛ الكعبي، 2013م؛ عبدالعالي، 2013م؛ بيوض، 2014م؛ جعارة وآخرون، 2015م؛ حميدان، 2015م).
- طبيعة المراجعة الاختبارية تحد من الكشف ومكافحة الفساد (العقدة والنوايسه، 2007م؛ حسين، 2013م).
- التنسيق مع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد (أبو هذاف، 2006م؛ الكعبي، 2013م؛ حسين، 2013م).
- القدرة على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة (العقدة والنوايسه، 2007م؛ الكعبي، 2013م؛ الغنام؛ جعارة وآخرون، 2015م؛ حميدان، 2015م).
- الإفصاح والشفافية في عرض تقارير الديوان (الرفاعي وجمعة، 2005م؛ أبو هذاف، 2006م؛ الكعبي، 2013م).

5.3.2 عوامل سياسية:

- يواجه ديوان المحاسبة مجموعة من العوامل السياسية التي يمكن أن تؤثر على أدائه في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى مجموعة من العوامل السياسية التي تعوق عمل ديوان المحاسبة وهي كالتالي:
- دعم السلطة التنفيذية لديوان المحاسبة للعمل على الكشف عن عمليات الفساد (العقدة والنوايسه، 2007م؛ عبدالعالي، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م).
 - دعم السلطة التشريعية لديوان المحاسبة للعمل على الكشف عن عمليات الفساد (العقدة والنوايسه، 2007م؛ الكعبي، 2013م؛ جعارة وآخرون، 2015م).
 - دعم وسائل الإعلام لديوان المحاسبة للعمل على الكشف عن عمليات الفساد (الخطيب وكورتل، 2008م؛ حسين، 2013م؛ عبدالعالي، 2013م؛ كنزة، 2015م؛ الشمري ورشيد، 2016م؛ النواس، 2017م).
 - الاستقرار الأمني والسياسي (الرفاعي وجمعة، 2005م؛ صالح وفريدة، 2012م؛ عبدالعالي، 2013م؛ حسين، 2013م).
 - غياب دولة المؤسسات أو ضعف سلطة الدولة (الرفاعي وجمعة، 2005م؛ أبو هذاف، 2006م؛ صالح وفريدة، 2012م؛ الكعبي، 2013م؛ عبدالعالي، 2013م).
 - ممارسة كبار المسؤولين من السياسيين والموظفين وذويهم لأنشطة تجارية والأعمال الحرة (الرفاعي وجمعة، 2005م؛ عبدالعالي، 2013م؛ النواس، 2017م).

وبعد مراجعة أدبيات الدراسة وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واستخلاص المتغيرات المستقلة (الرئيسية والفرعية) التي يمكن أن تمثل عوامل مؤثرة على ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، يمكن صياغة النموذج رقم (2 - 1) الذي يوضح بشيء من التفصيل علاقات السبب والنتيجة بين المتغيرات المستقلة (الرئيسية والفرعية) والمتغير التابع للدراسة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

1.3 أداة جمع بيانات الدراسة:

تم استخدام صحيفة الاستبيان بوصفها أداة رئيسية لجمع بيانات للدراسة، وقد تضمن الاستبيان جزئين رئيسيين هما: البيانات الديمغرافية عن المشاركين (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة)، أما الجزء الثاني فيمثل محاور الدراسة (العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة في اكتشاف الفساد المالي) وهي كالتالي: المحور الأول (العوامل الإدارية والقانونية)، المحور الثاني (العوامل الاجتماعية والأخلاقية) المحور الثالث (العوامل المالية)، المحور الرابع (العوامل المهنية)، المحور الخامس (العوامل سياسية).

نموذج (1-2) المتغيرات المستقلة والتابعة



النموذج رقم (2 - 1) من إعداد الباحثان..

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

1.3 أداة جمع بيانات الدراسة:

تم استخدام صحيفة الاستبيان بوصفها أداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، وقد تضمن الاستبيان جزئيين رئيسيين هما: البيانات الديمغرافية عن المشاركين (المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة)، أما الجزء الثاني فيمثل محاور الدراسة (العوامل المؤثرة على ديوان المحاسبة في اكتشاف الفساد المالي) وهي كالتالي: المحور الأول (العوامل الإدارية والقانونية)، المحور الثاني (العوامل الاجتماعية والأخلاقية) المحور الثالث (العوامل المالية)، المحور الرابع (العوامل المهنية)، المحور الخامس (العوامل سياسية).

2.3 صدق وثبات فقرات أداة الدراسة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة بعرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء ذوي الاختصاص من جهات أكاديمية مختلفة، وقد تم أخذ جميع الملاحظات بعين الاعتبار، وقد استخدم معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات محاور الدراسة، وكانت النسبة لمعامل الثبات 75% ومعامل الصدق 0.870، وهذا يشير إلى أن البيانات ذات ثبات وموثوقية عالية.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مراجعي ديوان المحاسبة في مدينة بنغازي، وعددهم (34) مراجع، وقد تم توزيع عدد (34) استمارة استبيان وتم استرجاع عدد (26) استمارة قابلة للتحليل، وعليه تكون نسبة الاستجابة (76%) تقريبا.

4.3 تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

1.4.3 تحليل وتفسير البيانات الديموغرافية:

يوضح الجدول رقم (3-1) أن ما نسبته تقريبا 81% من عينة المشاركين في الدراسة يحملون مؤهل البكالوريوس، وما نسبته 15% يحملون مؤهلات عليا (ماجستير ودكتوراه)، وهاتان النسبتان تشكلان نسبة كبيرة من مجموع العينة كما يمثل التخصص في المحاسبة ما نسبته 88% من العينة، ويبين الجدول أيضا خبرة طويلة لأفراد العينة في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث بلغت النسبة لمن تزيد خبرتهم عن 10 سنوات 92%، وهذا يرفع مستوى الثقة في المعلومات والآراء المتحصل عليها من قبلهم.

2.4.3 تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار فرضياتها.

استخدمت الدراسة عددا من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات والوصول لأهداف الدراسة من خلال استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وللتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات فقد قام الباحثان بإجراء اختبار الاعتدال **Test of Normality** واختبار الاعتدال من نوع **Q-Q Plots NORMAL** لكل محور من محاور الدراسة (العوامل الخمسة)، ويعتبر هذا الاختبار ضروري لتحديد نوعية الاختبارات التي سوف يتم استخدامها لاختبار الفرضيات، وتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يسمح باستخدام الاختبارات المعملية (البارومتري، **Parametric**) في اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول رقم (3-1) البيانات الديموغرافية

النسبة	التكرار	المتغير	البيان
%80.8	21	بكالوريوس	المؤهلات العلمية للمشاركين
%7.7	2	ماجستير	
%7.7	2	دكتوراه	
%3.8	1	دبلوم عالي	
%100	26	الإجمالي	
%7.7	2	اقتصاد	التخصص
%3.8	1	إدارة أعمال	
%88.5	23	محاسبة	
%100	26	الإجمالي	
0	0	أقل من 5 سنوات	الخبرة العملية للمشاركين
%7.7	2	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
%19.2	5	من 10 سنة إلى أقل من 15 سنة	
%73.1	19	من 15 سنة فأكثر	
%100	26	الإجمالي	

- إجراءات معالجة استمارة الاستبيان

اعتمد الباحثان في تحديد خيارات الإجابة عن الأسئلة المتعلقة باختبار الفرضيات على مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد درجات الموافقة تم احتساب المدى باستخدام المعادلة التالية (أكبر قيمة- أقل قيمة) مقسومة على 5/ أي حوالي 0.80، وعليه سوف تكون درجات الموافقة كما في الجدول رقم (2-3)، ومن ثم ستحدد في أي مستوى من المستويات المذكورة في الجدول، تقع المتوسطات الحسابية لمحاور (العوامل) الدراسة، ووفقاً لذلك يتم تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

جدول (2-3) مقياس درجات الموافقة

درجة الموافقة	حدود القياس	
	الحد الأدنى	الحد الأعلى
غير موافق بشدة	1	1.79
غير موافق	1.80	2.59
محايد	2.60	3.39
موافق	3.40	4.19
موافق بشدة	4.20	5

2.4.3 تحليل النتائج واختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لاختبار الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية لها، فقد تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة **One sample t-test**، على اعتبار أن القيمة الاختيارية (المتوسط) للمقياس ليكرت الخماسي (3)، ويتم رفض أو قبول الفرضية بناءً على قيمة ($\alpha = 0.05$)، فإذا كانت قيمة الدلالة (P) أقل من α فإنه يتم قبول الفرضية.

الفرضية الرئيسية الأولى: وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.

وتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: وجود عوامل إدارية وقانونية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.

- الفرضية الفرعية الثانية: وجود عوامل اجتماعية وأخلاقية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.

- الفرضية الفرعية الثالثة: وجود عوامل مالية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.
- الفرضية الفرعية الرابعة: وجود عوامل مهنية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.
- الفرضية الفرعية الخامسة: وجود عوامل سياسية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي.

وبالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها من الجدول رقم (3-3)، نجد أن المتوسطات الحسابية لمخاور الدراسة (العوامل الإدارية والقانونية - العوامل الاجتماعية والأخلاقية - العوامل المالية - العوامل المهنية - العوامل السياسية) كانت 3.99، 4.011، 4.04، 4.047، 4.32 على التوالي وبانحراف معياري 0.520، 0.539، 0.627، 0.355، 0.398 على التوالي، تقع ضمن نطاق درجة الموافقة (موافق) الموضحة بالجدول رقم (3-2). كما أن ($P < 0.05$) لكل محور، وعليه يتم قبول الفرضيات الفرعية.

ومن ملاحظة المتوسط العام لمخاور الدراسة (العوامل) الذي بلغ 4.08 الانحراف المعياري (0.306)، وقيمة الدلالة (P) لجميع المخاور التي كانت أقل من مستوى المعنوية α ، نجد أن أفراد العينة موافقون على وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة في اكتشاف الفساد المالي، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى (وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي).

جدول (3-3) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

متوسط المقياس = 3							
العوامل	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
الإدارية والقانونية	26	3.995	0.520	9.755	25	.000	دال
الاجتماعية والأخلاقية	26	4.011	0.539	9.561	25	.000	دال
المالية	26	4.040	0.627	8.449	25	.000	دال
المهنية	26	4.047	0.355	15.005	25	.000	دال
السياسية	26	4.323	0.3985	16.932	25	.000	دال
المتوسط العام	26	4.083	0.30621	18.042	25	.000	دال

3.4.3 تحليل النتائج واختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات المتفرعة عنها باستخدام تحليل التباين (ANOVA)، حيث صيغت كالتالي:

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة، في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي التي تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي - التخصص - الخبرة).

وتم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة، في اكتشاف ومكافحة الفساد، التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي. يُظهر الجدول رقم (3-4) والخاص باختبار التباين لمتغير المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة مع محاور الدراسة (العوامل)، أن قيمة الدلال (P) أكبر من 0.05 في محاور الدراسة الخمس (العوامل الإدارية والقانونية - العوامل الاجتماعية والأخلاقية - العوامل المالية - العوامل المهنية - العوامل السياسية)، وأيضاً ($P > 0.05$) للمتوسط العام للمحاور. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة، في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي التي تعزى لمتغير التخصص. يُظهر الجدول رقم (3-5) والخاص باختبار التباين لمتغير التخصص للمشاركين في الدراسة مع محاور الدراسة أن قيمة الدلالة (P) أكبر من 0.05 في محاور الدراسة الخمس، وأيضاً ($P > 0.05$) للمتوسط العام للمحاور، عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي التي تعزى لمتغير الخبرة. يتضح من الجدول رقم (3-6) والخاص باختبار التباين لمتغير الخبرة للمشاركين في الدراسة مع محاور الدراسة، أن قيمة الدلالة (P) أكبر من 0.05 في محاور الدراسة الخمس، و المتوسط العام للمحاور فقيمة الدلالة ($P > 0.05$)، عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول (3-4) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير المؤهل العلمي

المعوقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
الإدارية والقانونية	بين مجموعات	1.819	3	0.606	2.696	0.071	غير دال
	داخل مجموعات	4.946	22	0.225			
	الكلية	6.756	25				
الاجتماعية والأخلاقية	بين مجموعات	2.84	3	0.095	0.298	0.827	غير دال
	داخل مجموعات	6.992	22	0.318			
	الكلية	7.275	25				
المالية	بين مجموعات	0.264	3	0.088	0.202	0.894	غير دال
	داخل مجموعات	9.585	22	0.436			
	الكلية	9.849	25				
المهنية	بين مجموعات	0.935	3	0.312	3.077	0.049	غير دال
	داخل مجموعات	2.229	22	0.101			
	الكلية	3.165	25				

غير دال	0.107	2.282	0.31	3	0.943	بين مجموعات	العوامل السياسية
			4				
			0.13	22	3.029	داخل مجموعات	
				25	3.971	الكلية	
غير دال	0.452	0.911	0.08	3	0.259	بين مجموعات	المتوسط العام
			6				
			0.09	22	2.085	داخل مجموعات	
				25	2.344	الكلية	

جدول (3-5) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير التخصص

المعوقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
الإدارية والقانونية	بين مجموعات	0.840	2	0.420	1.630	0.218	غير دال
	داخل مجموعات	5.925	23	0.258			
	الكلية	6.765	25				
الاجتماعية والأخلاقية	بين مجموعات	0.038	2	0.019	0.060	0.942	غير دال
	داخل مجموعات	7.237	23	0.315			
	الكلية	7.275	25				
المهنية	بين مجموعات	0.854	2	0.427	1.091	0.352	غير دال
	داخل مجموعات	8.995	23	0.391			
	الكلية	9.849	25				
المالية	بين مجموعات	0.174	2	0.087	0.670	0.522	غير دال
	داخل مجموعات	2.991	23	0.130			

				25	3.165	الكلي	
غير دال	0.643	0.450	0.075	2	0.149	بين مجموعات	العوامل السياسية
			0.166	23	3.822	داخل مجموعات	
				25	3.971	الكلي	
غير دال	0.730	0.319	0.032	2	0.063	بين المجموعات	متوسط العام
			0.099	23	2.281	داخل مجموعات	
				25	2.344	الكلي	

جدول (3-6) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير الخبرة

المعوقات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
الإدارية والقانونية	بين مجموعات	0.702	2	0.351	1.331	0.284	غير دال
	داخل مجموعات	6.063	23	0.264			
	الكلي	6.765	25				
الاجتماعية والأخلاقية	بين مجموعات	0.015	2	0.007	0.023	0.977	غير دال
	داخل مجموعات	7.261	23	0.316			
	الكلي	7.275	25				
المهنية	بين مجموعات	0.230	2	0.115	0.275	0.762	غير دال
	داخل مجموعات	9.619	23	0.418			
	الكلي	9.849	25				
المالية	بين مجموعات	0.035	2	0.017	0.127	0.881	غير دال
	داخل مجموعات	3.130	23	0.136			
	الكلي	3.165	25				

العوامل السياسية	بين مجموعات	0.030	2	0.015	0.087	0.917	غير دال
	داخل مجموعات	3.941	23	0.171			
	الكلية	3.971	25				
متوسط العام	بين المجموعات	0.006	2	0.003	0.029	0.971	غير دال
	داخل مجموعات	2.338	23	0.102			
	الكلية	2.344	25				

مما سبق نجد أنه تم رفض الفرضيات الفرعية الثلاثة للفرضية الرئيسية الثانية، عليه يتم رفض الفرضية الرئيسية الثانية " توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود عوامل تؤثر علي ديوان المحاسبة في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي التي تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي - التخصص - الخبرة).

5.3 النتائج:

- وجود عوامل إدارية وقانونية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، متمثلة في عدم قيام الجهات الخاضعة لديوان المحاسبة بوضع إجراءات للحد من الفساد، وعدم تمتع رئيس ديوان المحاسبة و الكادر الرقابي بالديوان بالحصانة الوظيفية الكاملة، التي تكفل لهم الحماية وكذلك سلطة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة قد تكون أعلى من سلطة إدارة الديوان، وعدم استقلالية ديوان المحاسبة وأيضاً عدم وجود إدارة أو قسم لمكافحة الفساد في ديوان المحاسبة، وعدم توفر عدد كاف من المراجعين في ديوان المحاسبة للعمل على مكافحة الفساد.
- وجود عوامل اجتماعية وأخلاقية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، متمثلة في عدم الكشف عن الشخص الذي ارتكب الفساد في الصحف المحلية، وتواطؤ مراجع الديوان مع الجهة الخاضعة للرقابة وعدم تعامله بموضوعية مع الشكاوى بحق المراجعين، وأيضاً التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبتت إدانته بارتكاب عملية الفساد، كما توجد عوامل أخرى متمثلة في أن الولاء القبلي والعلاقات الاجتماعية يحد من الكشف عن الفساد أو أن يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع.
- وجود عوامل مالية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي متمثلة في عدم كفاية المخصصات المالية لديوان المحاسبة لمكافحة الفساد، وعدم التمييز في عمل المراجعين بالديوان في الرواتب

- والخوافر مقابل عملهم في اكتشاف الفساد، وكذلك عدم تخصيص بند في الميزانية التقديرية لمقابلة مصاريف التدريب والتطوير لمراجعي الديوان عن عمليات اكتشاف الفساد.
- وجود عوامل مهنية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، متمثلة في عدم تمتع مراجعي الديوان بخبرة علمية ومهنية عالية، وعدم وجود معايير وإرشادات محلية متعلقة بمكافحة الفساد، وكذلك عدم الامتثال لمعايير والإرشادات الدولية المتعلقة بالفساد، وعدم كفاية الدورات التدريبية لمراجعي الديوان عن الكشف عن الفساد، وأيضا عدم القدرة على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وعدم التحديث، و التركيز على الدورات التدريبية للأساليب الفنية الحديثة في الرقابة والكشف عن عمليات الفساد، كما توجد عوامل أخرى متمثلة في عدم الإفصاح والشفافية في عرض تقارير الديوان وعدم التنسيق مع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد.
- وجود عوامل سياسية تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، متمثلة في عدم دعم السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لديوان المحاسبة للعمل على الكشف عن عمليات الفساد، وعدم دعم وسائل الإعلام لديوان المحاسبة للعمل على الكشف عن عمليات الفساد وأيضا عدم الاستقرار الأمني والسياسي وغياب دولة المؤسسات، أو ضعف سلطة الدولة وكذلك ممارسة كبار المسؤولين من السياسيين والموظفين وذويهم للأنشطة التجارية والأعمال الحرة.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين آراء عينة الدراسة حيال وجود عوامل تؤثر على ديوان المحاسبة الليبي في اكتشاف ومكافحة الفساد المالي، التي تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي- التخصص- الخبرة).

6.3 التوصيات:

- ضرورة أن يتمتع ديوان المحاسبة الليبي بالاستقلالية التامة، وكذلك تمتع رئيس ديوان المحاسبة والكادر الرقابي بالديوان بالحصانة الوظيفية الكاملة، التي تكفل لهم الحماية حتى يتمكن الديوان من أداء عمله بكفاءة وفعالية أكبر، وكذلك توفير عدد كاف من المراجعين في ديوان المحاسبة للعمل على مكافحة الفساد.
- عدم التراخي في معاقبة الشخص الذي ثبتت إدانته بارتكاب عملية الفساد، وذلك من خلال الكشف عن الشخص الذي ارتكب الفساد في الصحف المحلية وإحالاته للجهات المختصة.
- تحدي المخصصات المالية اللازمة لديوان المحاسبة لمكافحة الفساد وتمييز المراجعين بالديوان في الرواتب والخوافر، مقابل عملهم بهدف تحفيزهم للعمل في اكتشاف الفساد.
- إعداد الدورات التدريبية لمراجعي الديوان عن الكشف عن الفساد لرفع مستواهم العلمي والمهني، والاسترشاد بالمعايير والإرشادات المحلية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، وكذلك التنسيق مع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية بذلك، والعمل على الإفصاح والشفافية في عرض تقارير الديوان.

- ضرورة زيادة الدعم من السلطتين التشريعية والتنفيذية لديوان المحاسبة للعمل على الكشف عن عمليات الفساد وكذلك دعم وسائل الإعلام لذلك، والعمل على توحيد الحكومات وزيادة الاستقرار الأمني والسياسي.

قائمة المراجع

- أبو هذاف، ماجد محمد سليم، 2006م "تقويم وتطوير الأداء الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- بني خالد، مرعي و حتاملة، أريج، 2012م "الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية" مجلة المنار، المجلد 19، العدد 2، عمان، الأردن، ص 143-174.
- بيوض، نجيب سالم محمد، 2014م "مدى التزام وتطبيق ديوان المحاسبة لقواعد السلوك والوظيفي" مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، مصراته، ليبيا، ص 34-282.
- جعارة وآخرون، 2015 م "قياس ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني في جهود مكافحة الفساد" مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، ص 473-492.
- حسين، ريم عقاب، 2013م "تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها" مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مجلد 2، العدد الحادي والثلاثون، عمان، الأردن، ص 431-461.
- حسين، عمر إسماعيل، 2013م "دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي" المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، وزارة المالية، بغداد، العراق.
- حميدان، عثمان محمود داود، 2015م "أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة على أداء دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.
- الخطيب، خالد راغب و كورتل، فريد، 2008 م "الفساد المالي والإداري... المعضلة والعلاج تجارب بعض الدول" مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 4، عمان، الأردن، ص 108-140.
- الرفاعي، غالب عوض وجمعة، أحمد حلمي، 2005م "مدخل مقترح لتطوير التدقيق الحكومي لمكافحة الفساد في العالم العربي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة" المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن.

- الشمري، حاتم بديوي و رشيد، ابتهاج جاسم، 2016م "دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد العراق نموذجاً" مجلة مركز بابل للدراسات الإسلامية، إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب، المجلد 6، العدد 4، ص 265-296.
- صالح، مفتاح و فريدة، معارفي، 2012م "الفساد الإداري والمالي: أسبابه، مظاهره، ومؤشرات قياسه" مؤتمر حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ص 2-16.
- عبدالعالي، حاحة، 2013م "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- العقدة، صالح و النوايسه، محمد، 2007م "العوامل المؤثرة على اكتشاف الأخطاء والغش من وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة الأردني" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، عمان، الأردن، ص 65-108.
- الغنام، فهد بن محمد، 2011م "مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- الفطيسي، عبدالغني أحمد، 2014م "الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا" المجلة الجامعة، المجلد الأول، العدد السادس عشر، ليبيا، ص 189-212.
- الكعبير، محمود خالد، 2013م "مدى ملائمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- كنزة، الوزاني، 2015م "أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر.
- محمد، باجي عمران، 2015م "تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- النواس، رافد عبيد، 2017م "دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي" مجلة المحاسب، نقابة المحاسبين والمدققين، المجلد 24، العدد 47، بغداد، العراق، ص 50-20.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Myint,U, 2000, "Corruption: causes, consequences and cures" AsiaPacific Development Journal Vol. 7, No. 2, December.

- Sokol. Ylldeze&Resulaj. Pranvera, 2013 "The role of public audit as a main tool for decreasing the corruption coefficient in the context of Albanian Integration", The 1st International Conference on Research and Education– Challenges Toward the Future (ICRAE2013),PP 24-25.

* * * * *